



بسم الله الرحمن الرحيم

١٣٠٢	رقم التبليغ:
٢٠٢٤/٧/٨	بتاريخ:
٤٣٥٤/٢/٣٢ ملـفـ دـقـمـ:	



جمهوريـة مصرـ الـعـربـيـة
مـجـلسـ الدـوـلـة
رئيسـ الجـمـعـيـةـ العـمـومـيـةـ لـقـسـمـيـ الـفـتـوىـ وـالـشـرـعـ
المـسـتـشـارـ النـائـبـ الـأـوـلـ لـرـئـيـسـ مـجـلسـ الدـوـلـةـ



السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

حية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٣٩٩) المؤرخ ٢٠١٤/١١/٦، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبعض المصالح والجهات الحكومية، بخصوص المديونيات المستحقة على تلك المصالح والجهات لمديرية الإصلاح الزراعي بسوهاج حتى ربط ٢٠١٤/٦/٣٠.

ونفيـدـ: أنـ النـزـاعـ عـرـضـ عـلـىـ الجـمـعـيـةـ العـمـومـيـةـ لـقـسـمـيـ الـفـتـوىـ وـالـشـرـعـ بـجـلـسـتـهاـ المـعـقـودـةـ فـيـ ١٠ـ مـنـ يـوـنـيوـ عـاـمـ ٢٠٢٠ـ مـ الـمـوـافـقـ ١٨ـ مـ شـوـالـ عـاـمـ ١٤٤١ـ هـ؛ فـاسـتـعـرـضـتـ ماـ اـسـتـقـرـ عـلـيـهـ إـفـتـاؤـهـاـ مـنـ أـنـ نـكـوـلـ الـجـهـةـ الـإـدـارـيـ طـالـبـ الرـأـيـ أوـ عـرـضـ النـزـاعـ عـنـ تـزـوـيدـ إـدـارـةـ الـفـتـوىـ الـمـخـصـصـ بـمـاـ طـلـبـتـهـ مـنـ بـيـانـاتـ ضـرـورـيـةـ لـفـصـلـ فـيـ الـمـوـضـوـعـ رـغـمـ حـثـهـاـ عـلـىـ ذـلـكـ أـكـثـرـ مـنـ مـرـةـ، إـنـمـاـ يـنـبـيـ عـنـ عـدـولـهـاـ عـنـ طـلـبـ الرـأـيـ أوـ عـرـضـ النـزـاعـ عـلـىـ الـجـمـعـيـةـ العـمـومـيـةـ مـاـ يـقـضـيـ حـفـظـ الـمـوـضـوـعـ.

ولـماـ كـانـ ذـلـكـ وـكـانـتـ إـدـارـةـ الـفـتـوىـ لـوزـارـةـ الـزـرـاعـةـ وـاستـصـلـاحـ الـأـرـاضـيـ قدـ طـلـبـتـ مـنـ الـهـيـةـ الـعـامـةـ للـإـلـاصـلـاحـ الـزـرـاعـيـ باـعـتـبارـهـاـ الـجـهـةـ الـإـدـارـيـ طـالـبـ الـفـتـوىـ عـرـضـ النـزـاعـ، أـنـ تـقـومـ بـعـرـضـ كـلـ نـزـاعـ عـلـىـ حـدـهـ، عـلـىـ أـنـ يـتـضـمـنـ ذـلـكـ بـيـانـ الـمـديـونـيـةـ وـالـمـسـاحـةـ وـسـنـدـ الـمـلـكـيـةـ وـكـيفـيـةـ تـقـدـيرـ مـقـابـلـ الـانتـقاـعـ الـخـاصـ بـكـلـ جـهـةـ أـوـ هـيـةـ، وـذـلـكـ بـمـوجـبـ كـاتـبـيـهـاـ رـقـمـ: ١٤٣٥ـ وـ٢٣٨ـ الـمـؤـرـخـينـ ٢٠١٩ـ ٧ـ ٢٢ـ وـ ٢٠٢٠ـ ١ـ ٢٢ـ، عـلـىـ التـرـتـيبـ، وـقـدـ تـضـمـنـ الـكـتـابـ الـأـخـيـرـ اـعـتـارـ عـدـمـ الرـدـ بـمـثـابـةـ عـدـولـ عـنـ الـطـلـبـ، إـلـاـ أـنـ الـهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـإـلـاصـلـاحـ الـزـرـاعـيـ لـمـ



٢٠٢٤



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٣٥٤/٢/٣٢

(٢)

توفيق إدارة الفتوى بما هو مطلوب منها؛ مما يتبين عن عدولها عن طلب عرض النزاع الماثل، الأمر الذي يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠٢١ / ٧ / ٨

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

برئاسة المستشار

يسرى هاشم سليمان الشيخ

نائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٢١